البحث العلمي وقضايا التنمية وحقوق الإنسان

د. يسري مصطفى
متخصص في قضايا الثقافة وحقوق الإنسان

في عام ٢٠٠٣ خصص البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الإصدار الثاني من تقرير التنمية الإنسانية لقضية المعرفة وجاء بعنوان «نحو بناء مجتمع المعرفة». وفي ضوء هذا التقرير وما أثاره من نقاشات واسعة تبين مدى تراجع بلدان المنطقة العربية في مجال إنتاج المعرفة، كما تأكدت الحاجة الماسة إلى إعطاء اهتمام لقضايا المعرفة وخاصة في مجال التنمية وحقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي. ولم يكن هذا التقرير هو المورد الوحيد الذي أثار موضوع المعرفة، فثمة كتابات أخرى تناولت قضايا المعلومات والمعرفة والبحث العلمي وأدوارها الاجتماعية والثقافية والتنموية، كما تم تخصيص برامج من أجل إصلاح التعليم الجامعي والتعليم العالي من حيث الجودة والقضايا. وشهدت الجامعات المصرية ظهور عدد من المراكز البحثية المعنية بقضايا التنمية وحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، تم إنتاج العديد من الدراسات والتقارير حول وضع المؤسسات البحثية والأكاديمية المعنية بإنتاج المعرفة من حيث ما تعانيه من تحديات وصعوبات سياسية وإدارية وفنية.

وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن المردود على أرض الواقع لا يزال دون المأمول، فدور المؤسسات البحثية والأكاديمية في تراجع، كما لا تزال قنوات التفاعل بين هذه المؤسسات ومحيطها الاجتماعي، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، لا يرقى إلى المستوى المطلوب من أجل خدمة القضايا الإنسانية والاجتماعية والتنموية. وبنظرة تشخيصية، يمكن رصد العديد من الفجوات على مستوى إنتاج المعرفة، وإتاحتها وتداولها، لأسباب متعددة منها القانوني والإداري والمالي. وقد رصد الباحثون ومنظمات المجتمع المدني مثل هذه العوائق وتم تقديم اقتراحات من أجل خلق مناخ يسمح بإنتاج وتداول المعرفة بحرية وفق أطر قانونية تدعم لا تعرقل. ولكن **مع الأسف،** فمازالت النظرة إلى المعرفة ومنتجيها يشوبها الشك والريبة، كما أن المناخ العام السياسي والثقافي لا يعترفان بقيمة المعرفة وأهميتها. وعلى المستوى المؤسسي، ثمة روابط ضعيفة بين المسار التعليمي والبحثي في المجال الأكاديمي، والمسار التطبيقي للخطط والمبادرات التنموية التي تنفذها هيئات حكومية وغير حكومية.

ولذا يمكن القول إن الأبعاد المعرفية لقضايا التنمية وحقوق الإنسان تعاني من أوجه قصور شديدة، بعضها عام يخص إنتاج المعرفة في العموم، وبعضها خاص يتعلق بإنتاج وتداول المعرفة في المجالات الحقوقية والتنموية. ويمكن الإشارة إلى بعض أوجه القصور، فيما يلي:

من ناحية أولى، تشير الدراسات إلى الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الأكاديمية في مجال إنتاج المعرفة سواء كانت صعوبات إدارية أو قانونية أو فنية. ويعاني الباحثون والأكاديميون، وخاصة الشباب، من عدم توافر المناخ الملائم الذي يمكنهم من إجراء بحوثهم

أو الحصول على الموارد المعرفية اللازمة وخاصة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان. ويبدو أن الجامعات أصبحت مدارس للتعليم والتلقين أكثر من كونها مؤسسات للبحث والتطوير العلمي. ويظهر هذا القصور أيضًا في مجال الدراسات العليا من حيث ضعف جودة ما يتم إنتاجه من رسائل علمية، وحتى الجيد منها يظل حبيس رفوف المكتبات الجامعية. يضاف إلى ذلك عدم الاهتمام بالدوريات العلمية في الجامعات، فهي قليلة العدد وتفتقر إلى الجودة والإبداع مقارنة بمستوى الدوريات العلمية المتخصصة التي تصدرها الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في بلدان عديدة أخرى.

ومن ناحية ثانية، تزداد المشكلة تعقيدًا عندما يتعلق الأمر بقضايا التنمية وحقوق الإنسان. ففي حين نجد إنتاجًا غزيرًا في مجال التنمية وحقوق الإنسان باللغة الإنجليزية والفرنسية، فإن المنتج باللغة العربية فقير إلى حد كبير. ومع الأسف توجد حساسيات سياسية وثقافية تمنع الباحثين من تناول العديد من قضايا حقوق الإنسان، والأمر لا يتعلق فقط بالحقوق السياسية، بل بالكثير من الحقوق الثقافية أو تلك التي تناقش قضايا تتعلق بالحريات العامة والشخصية. أما قضايا التنمية، والتي لا تثير الكثير من الحساسيات، فإنها ليست أفضل حالًا، فمازالت تعاني من عدم الاهتمام والدعم. ولا شك أن بحوث التنمية ينبغي أن ترتبط بتوجهات وسياسيات حتى يكون لها معنى وأثر اجتماعي، ولكن هذا لا يحدث فلا يوجد تنسيق بين الأجهزة التنفيذية والجامعات. كما أن القطاع الخاص لا يعنيه كثيرًا دعم أو تطوير البحوث العلمية في مجال التنمية والإنتاج.

ومن ناحية ثالثة، إلى جانب ضعف الاهتمام بقضايا التنمية وحقوق الإنسان بشكل عام، فثمة اعتقاد مغلوط بأن هذه القضايا تخص فقط الكليات والأقسام المعنية بالقانون والعلوم السياسية والاجتماعية، ولذا لا نجد أي اهتمام من قريب أو بعيد هذه القضايا في الكليات والمعاهد العملية ككليات الطب والهندسة والزراعة ومعاهد التمريض ... إلخ. هذا في حين أن العالم يشهد اهتمامًا كبيرًا بدور المؤسسات العلمية في دعم الحقوق الصحية وقضايا الصحة الإنجابية، والحق في السكن، والتكنولوجيا في علاقتها بالتنمية وحقوق الإنسان. وهكذا ندرك أن المسألة لا تتعلق فقط بفرض القيود وعدم الاهتمام، بل أيضا بعدم الوعي بالروابط الوثيقة بين قضايا التنمية وحقوق الإنسان والعديد من التخصصات العلمية. وليس غريبًا في هذا السياق أن أحد أسباب مشكلة كبرى مثل ختان أن من يمارسها هم أطباء تخرجوا من كليات لم يتعلموا فيها معنى الحقوق والآثار المترتبة على انتهاكات جسيمة مثل الختان.

ومن ناحية رابعة، فإن قنوات التواصل والاتصال بين المؤسسات البحثية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني ضعيفة للغاية وتعتمد، إن وجدت، على مبادرات وعلاقات شخصية. صحيح أن هناك الكثير من أساتذة الجامعات وأعضاء هيئات التدريس على صلة بمنظمات المجتمع المدني، وصحيح أيضًا أن هناك عددًا من المراكز الجامعية البحثية معنية بقضايا مشتركة مع منظمات المجتمع المدني، ولكن ثمة غياب واضح لأية أطر تعاون أو شراكات استراتيجية بين الطرفين. كما أن الطرفين لا يستفيدان من القدر المتاح مما يتم إنتاجه من معارف ومعلومات. ولو أن هناك تعاونًا وتنسيقًا، فلا شك أنه سيدعم الإنتاج العلمي الأكاديمي ويربطه بالواقع، كما سيكون له مردود إيجابي على الكثير من الأنشطة التنموية والحقوقية، والتي لازال الكثير منها ينفَّذ بدون معرفة علمية بالواقع.

هذه بعض أوجه القصور التي تحتاج إلى معالجة شاملة ومنهجية. ولكن هذه المعالجة لها شروط وتتطلب اتخاذ تدابير وإجراءات عملية. فمن ناحية الشروط، ينبغي أن تتوافر الإرادة السياسية لدعم مسارات الإصلاح والإعلاء من قيمة المعرفة. وهذا المهمة ليست مجرد قرار بل تتطلب عمليات ضغط وتفاوض ومبادرات من قبل أصحاب المصلحة، وخاصة في الأوساط الأكاديمية وأوساط المجتمع المدني. وهذا بدوره يتطلب فتح قنوات حوار بين هذه الأطراف المعنية حول مشكلات إنتاج وإتاحة وتداول المعرفة. أما على مستوى التدابير والإجراءات

فلا شك، أن هناك الكثير من المقترحات الضرورية للإصلاح سواء على مستوى تعديل القوانين واللوائح المعوقة للبحث العلمي، ورفع القيود عن منظمات المجتمع المدني، والاهتمام بالميزانيات المخصصة للبحث العلمي والجامعات لدعم الباحثين وتطوير المكتبات واستخدام تكنولوجيا المعلومات. وإلى جانب ذلك ثمة مسئولية تقع على عاتق الأكاديميين أنفسهم عندما يتعلق الأمر بصياغة القضايا والأولويات البحثية، والاهتمام بجودة ما يتم إنتاجه من بحوث ودراسات واتخاذ كافة التدابير لإتاحتها. ويبقى كذلك التأكيد على مسئولية القطاع الخاص في دعم البحث العلمي والعمل المدني فهي مسئولية اجتماعية مازالت غائبة عن عالم قطاع الأعمال.

حوار مع: د. أنور مغيث

مدير المركز القومي للترجمة

حوار أجراه: بيتر مجدي

دكتور أنور مغيث: لدينا مشكلة في الحصول على المعلومة وحرية تداولها فيما يخص التنمية وحقوق الإنسان.

- لو توقف التخوين عن نشاط حقوق الإنسان سنجد دراسات أكاديمية جيدة.
- لدينا قصور في الدراسات الأكاديمية في مجال التنمية وحقوق الإنسان.
- المجتمع المدني يعمل فقط على السجون والسياسة والنشطاء المقبوض عليهم. لكن المستهلكين والمرضى والطلاب مستبعدين من اهتمام المنظمات.
- يجب أن يحدث تعاون بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني لتمارس المنظمات نشاط داخل الجامعة.
- لا بد من إطار حاكم للعلاقة بين الجامعة والمنظمات.
- لدينا تصور فقير عن الجامعة باعتبارها عملية تعليمية وأي نشاط آخر نعتبره معطلًا لها.
- الحصول على المعلومة متاح في مصر لكن الطرق غير معروفة.

حول إنتاج المعارف المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان في مصر، التقينا بمدير المركز القومي للترجمة وأستاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة بجامعة حلوان، دكتور أنور مغيث في حوار أوضح فيه أن الإنتاج في مصر قليل في هذا المجال إضافة إلى عدم الاهتمام بقدر كافٍ بتداول الكتب المهمة الصادرة في هذا الشأن. وحول تداول المعلومات لفت النظر إلى أنه قد يكون متاحًا، لكن طرق الوصول إليها غير معروفة لدى كثيرين.

وإلى نص الحوار.

- **هل لدينا في مصر بحث علمي مهتم بالتنمية وحقوق الإنسان؟**

في مصر لدينا أدبيات كثيرة عن التنمية وحقوق الإنسان، لكن المشكلة تتعلق بالجمع بينهما، فأحيانًا ما يجري وضعهما في علاقة تعارض، بمعنى اعتبار أن حقوق الإنسان لاحقة على التنمية، فالتمتع بالحقوق يأتي بعد أن تتقدم البلد. وهذا الاعتقاد شائع وسائد في مصر. أما على مستوى الأدبيات العالمية فإنه «لا تنمية دون حقوق الإنسان»، فهي الشرط الأساسي اللازم لنجاح التنمية. وبالنسبة لوضع بلدنا فلدينا نقص في الاثنين، ولا بد أن نسير في المجالين معًا.

وفيما يتعلق بعلاقة التنمية بحقوق الإنسان، فهناك دراسات كثيرة لتجارب عالمية مثل البرازيل والهند، ولكن لا توجد تجارب عن الواقع المصري. وفيما يتعلق بمشاكلنا، فنقرأ كتبًا صادرة من الأمم المتحدة واليونسكو تؤكد على الصلة الطردية بين الاثنين، لكن لا توجد دراسة عن مصر في محافظة بعينها أو قرية في إحدى المحافظات. أي ينقصنا دراسات عن التنمية خاصة بالواقع المصري.

- **هل قدم المجتمع المدني دراسات تخص حقوق الإنسان والتنمية بشكل أكاديمي أم مجرد اجتهادات شخصية؟**

تشكلت منظمات المجتمع المدني منذ القرن التاسع عشر، مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكلها منظمات مجتمع مدني عالمية غير حكومية لأنها أنشأت من قبل أفراد، وليس بقرار من سلطة، وتحصل على تمويلها من أفراد وهيئات، وليس من الدولة. والمجتمع المدني في مصر قديم، وكان له بداية اجتماعية مثل جمعية الشبان المسلمين، وجمعية الشبان المسيحيين في بداية القرن العشرين، وكانت المنظمات بعيدة عن السياسة لأن الدستور لا يسمح بذلك.

بداية من الثمانينيات والتسعينيات بدأ المجتمع المدني التدخل في السياسة، لكن نشأته ارتبطت بمؤسسات المجتمع المدني الدولية غير

الحكومية، وهي آلية متواجدة في كل العالم.

إذن ما هي مشكلة هذه المنظمات؟

المشكلة تكمن في علاقة منظمات المجتمع المدني بالسياسة. علينا أن ننظر نظرة مقارنة لدول كبرى مثل فرنسا وألمانيا أو دول في نفس ظروفنا مثل المكسيك أو الهند، ما هو وضع المنظمات؟ وكيف تعمل؟ لأن أحيانا تأخذنا الحماسة ضد المنظمات غير الحكومية ونعتبرهم جواسيس، وأحيانًا يصيبنا اليأس من فكرة النهوض بمجتمعنا، ونطلب من الخارج التدخل لمنع التعذيب في السجون مثلًا، نريد أن نثق في أنفسنا وأننا نقدر أن ننشئ في مصر مؤسسات مجتمع مدني مصرية مئة في المئة من حقها أن تدخل السجون وتصدر تقارير تندد بما يحدث.

- **ألا ترى أن المجتمع المدني في مصر يهتم بالشأن القانوني والسياسي ولا يهتم بالشأن الهندسي والطبي والتكنولوجي وغيرها من المجالات؟**

النشاط السياسي يحتل جزءًا كبيرًا من نشاط هذه المؤسسات، بمعنى حق الإضراب والتظاهر وحرية النشر والاعتصام وحرية الرأي، لكن إن كنا نريد فعلًا حقوق الإنسان، فينبغي التركيز على مجالات أخرى مثل حقوق المرضى، وكذلك حقوق المستهلك. ولابد من إنشاء منظمات مجتمع مدني مصرية من حقها أن تدرس وتنشر وتقول هذه المادة غير صالحة للاستهلاك أو فيها مواد مسرطنة، كل منظمات المجتمع المدني في الخارج تفعل ذلك. لكن نحن فقط نعمل على السجون والسياسة والنشطاء المقبوض عليهم، لكن المستهلكين والمرضى والطلاب مستبعدين من اهتمام منظمات المجتمع المدني.

- **رغم اهتمام المؤسسات بالسياسة والقانون والحقوق والحريات. هل لديها القدرة على إنتاج أبحاث متعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان بشكل أكاديمي وبمنهجية البحث العلمي؟**

إن خرج الجدل المتعلق بنشاط حقوق الإنسان من مجال الإدانة والتخوين والدفاع سنجد دراسات. لكن للأسف، فإن الإنتاج في هذا الموضوع لا يحدث ولا يصل للناس، الكلام كله له طابع سياسي، هل نعمل لمصلحة البلد أم ضدها؟ كما أن الدراسات المترجمة محدودة التوزيع. ولنا أصدقاء في منظمات المجتمع المدني لهم كتب مهمة في مجال التربية وحقوق الإنسان والتنمية، لكن لا نعرف كم توزع لأنه لا يوجد دراسات.

هل الجامعات والأكاديميون يهتمون بالدراسات الخاصة بحقوق الإنسان والتنمية؟

موضوع العلاقة بالجامعة مهم على أكثر من مستوى، الأول أهمية إجراء دراسات أكاديمية ورسائل دكتوراه وماجستير في هذا المجال. وعندما ننظر للدول الأجنبية، سنجد فيها دراسات تتعلق بحقوق الإنسان، وحقوق المزارعين في مواجهة الاحتكارات العالمية، وغير ذلك من أمور، أما نحن فلدينا قصور في الدراسات الأكاديمية في هذا المجال.

الأمر الآخر يتعلق بأهمية التعاون بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني بحيث تمارس هذه المنظمات نشاط داخل الجامعة، ليس لإثارة القلاقل ولا بلبلة الوضع، بل لزيادة الوعي لدى الطلاب.

لنأخذ مثالًا من فرنسا حيث توجد أفران لمعالجة الطاقة الذرية، وبدأت تستقطب النفايات من ألمانيا وإنجلترا وهو ما دفع المعارضون للطاقة النووية لتنظيم إضرابات ووقفات وكتابة دراسات للتنديد، مما اضطر الحكومة تشكيل لجنة لتقدير مخاطر معالجة النفايات على السكان والزراعة والمناخ في فرنسا. لكن منظمات المجتمع المدني اعترضت أن تكون الحكومة خصمًا وحكمًا، وفُتِحَ المجال في الجامعة لهذا النقاش وذهب أفراد من الحكومة للجامعات لتوضيح وجهة نظرهم، والدفاع عنها. وكانت محاضرات كثيرة داخل الجامعة، هم لن يمتحنوا في هذا الموضوع لكن موضوع يجب أن يدرس بكل أبعاده. ومن ثم، ينبغي أن تكون الجامعة مفتوحة لمثل هذا الجدل، ويكون لدينا خريج جامعة يعرف معنى المسؤولية ومعنى الدراسة العلمية.

هل هذا الأمر يحدث في الجامعات المصرية؟

للأسف هنا نشاط الجامعة مع منظمات المجتمع المدني محدود، والمشكلة عدم وجود إطار قانوني منظم للتعاون، قد يكون هناك تخوفات من فتح الجامعة لأي منظمة لتفعل ما تريد، فنجد أشخاصا يدخلون لإثارة المشاكل، لذا يجب أن يكون هناك إطار حاكم، ويكون هناك سياسية تعاون محكومة بقوانين ولوائح يتم بلورتها برضى الطرفين. للأسف هذا غير متواجد بالإضافة إلى التشكيك في نوايا المنظمات غير الحكومية داخل مصر.

كيف نوجد تعاون بين الدولة من خلال هيئاتها مثل المجلس القومي لحقوق الإنسان والجامعات الحكومية والهيئات الثقافية؟

هناك مستوى عام بتشكيل برتوكول ينظم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجامعات المصرية عمومًا. ولكن قبل ذلك ثمة حاجة لوضع تصور عن دور الجامعة، فما لدينا هو تصور فقير عن الجامعة باعتبارها عملية تعليمية وأي نشاط آخر نعتبره معطل لها.

فثمة قيود تمنع عرض فيلم أو عرض مسرحي، حيث يُنظر إلى هذه الأنشطة على أنها معطلة للدراسة، وهذه وجهة نظر قمعية، وعبارة عن طغيان. في دول العالم يتجاوز الطالب الاهتمام بمشاكله الشخصية للاهتمام بالشأن العام في مرحلة الجامعة، كل القيادات الشابة التي حكمت مثل كلينتون أو أوباما، أو أولاند، كان لهم نشاط سياسي في الجامعة.

وماذا عن المستوى الخاص في العلاقة بين الجامعات والمنظمات؟

المستوى الخاص يتعلق بنشاط كل منظمة، نجد الجامعات مرحبة عندما تأتي إحدى الشركات ولديها مصنع وتريد عقد ورش تدريبية للطلاب للتدريب عمليًا، وهذا نوع من التعامل خارج الجامعة، ومنظمات المجتمع المدني عندما تدرب الطلاب على العمل في المصانع أو الإلكترونيات، نجد الجامعة ميالة إلى ذلك لأن هناك مقابل مادي، أما الأمور الأخرى، فلا تهتم بها. لا شك أنه أمر جيد أن يدرب أصحاب المصانع الطلاب في الصيف، لنجد كوادر للعمل عند التخرج، نريد هذا أيضًا في العلوم الإنسانية وليس المصانع فقط.

هل هذا يعني أننا نحتاج لإرادة سياسية من السلطة الحاكمة؟

لا أعرف، لكن الإرادة السياسة في النهاية ستفيد. اذهب لأي رئيس جامعة وقل له إن هذه المنظمة ستوعي بحقوق الطلاب كمستهلكين، ودورهم كمواطنين، سيقتنع لكنه سيقول «وأنا أجيب لنفسي وجع الدماغ ليه؟ ويوجد طلاب أخرون سيشيرون إلى أنها منظمة مخربة، وآخرون سيشيدون بها». لكن عندما نتفق ويكون لدى النظام السياسي إرادة لعقد برتوكول تعاون بين الجامعة ومنظمات المجتمع المدني، ستبادر كل جامعة حتى تظهر أنها تحترم القرار الصادر من أعلى في تنفيذه وسيبدأ هذا بالضغط.

هل في مصر إتاحة وتداول للمعلومات الخاصة بمجالي التنمية وحقوق الإنسان؟

من المفترض أن يكون الحصول على المعلومة سهلًا كما هو الحال في دول أخرى. بمعنى من حقك، مثلاً، كولي أمر تلميذ أن تسأل على الميزانية وفيما صرفت وأن تستجيب المدرسة لطلبك. ولكن هذا غير موجود في مصر، سواء بدواعي الأمن أو إخفاء الفساد. المشكلة لدينا في الحصول على المعلومة وحرية تداولها، ممكن تحصل على معلومة من المركز القومي للترجمة بأننا نشرنا كتاب كلفنا مبلغًا معينًا وعند النشر يقال لك إنه تشهير، فما بالك إذا كان الأمر يتعلق باستخدام المعلومة في دراسات أكاديمية.

هل هناك دراسات أكاديمية في مصر في مجال التنمية وحقوق الإنسان؟ ولو وجدت فأين نجدها؟

يمكن أن تكون هناك دراسة أكاديمية مهمة وضعت أيدينا على موضع الخلل وقدمت اقتراحات مفيدة ولا أحد يعرف بها، لأنها نوقشت وحصل الباحث على الدكتوراه، وبعد ذلك ركنت الدراسة على «الرف».

إذا وجدت دراسة كيف نستفيد منها؟

هناك مشكلة تتعلق بالنشر، ومشكلة التعامل مع ناشرين يحكمهم منطق السوق فيقرر نشر رواية أفضل من نشر كتاب ٤٠٠ صفحة عن مؤشرات تنقية المياه ولن يقرأه أحد. هنا يأتي دور الدولة في دعم نشر الكتب، بحيث الناشر الذي يخاف من الخسارة تتحمل الدولة ٥٠٪ من التكاليف، ونزود به مكتبات الجامعات والمدارس وبالتالي نضمن نحو ٥٠٠ أو ٦٠٠ نسخة يتم توزيعهم بسعر الغلاف، فبذلك يغطي تكاليفه، وسيكسب من السوق أو المعارض، وهذا يحتاج سياسة من الدولة في دعم عملية النشر.

هل الأجهزة المعلوماتية في الدولة تساعد المواطنين في الحصول على المعلومات؟

متاح لدينا لكنه غير معروف، أنا أدرِّس للطلاب في الجامعة «علم اجتماع التعليم في مصر»، وأسألهم، عن ظاهرة تسرب الطلاب أو نسبة البنات المتسربة من التعليم أو كثافة التلاميذ داخل الفصل، فأجدهم متحمسين ويقولون كلامًا به مبالغة. وأقول لهم قبل أن تتكلموا، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يصدر كتاب الإحصاء السنوي، به كل الأرقام التي تريدونها، وأطلب منهم قبل المجازفة بإصدار أحكام أن ينظروا للإحصاء أولًا.

نظرة المجتمع المصري للبحث العلمي: رؤية نقدية

د. خالد صالح حنفي

مدرس أصول التربية - كلية التربية - جامعة الإسكندرية

يعد الاهتمام بالبحث العلمي من أهم مقومات ودعامات بناء الدولة العصرية الحديثة، ومن هذا المنطلق فإن الجامعة لا يمكن أن تسهم في عملية التنمية إلا بتطوير منهجيات وأدوات البحث وربطها بالتنمية. فمن الأهمية بمكان الاهتمام بالدراسات الميدانية لأنشطة المؤسسات في قطاعات الصناعة والإنتاج، وقطاعات الصحة والتربية والخدمات، وقضايا حقوق الإنسان وغيرها، وتقديم نتائج الأبحاث العلمية للمؤسسات للاستفادة منها في تطوير أنشطتها الإنتاجية وتحسين آلية العمل والنشاط التنموي.

وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أن البحث العلمي المصري والمتمثل في إنتاج أعضاء هيئة التدريس والباحثين من بحوث ودراسات علمية ليس له علاقة قوية ومباشرة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن هناك فجوة بين البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس وخطط التنمية. إن الجامعات والمراكز البحثية المصرية تواجه الكثير من المعوقات والمصاعب والتحديات، لأنها لم تأخذ مكانتها الحقيقية، ولم تصل لأن تكون جزءًا لا يتجزأ من العملية السياسية والتنموية كما في معظم البلدان المتقدمة، ولذلك أسباب تتصل مباشرة بخصوصية البيئة التي تعمل فيها، وبالإشكاليات والتحديات التي تؤثر في دورها آليات عملها، وبدا دور معظمها باهتًا وغير فاعل في عملية التنمية المجتمعية بكافة أبعادها بسبب المعوقات الكثيرة التي تحيط بها، وأنظمتها وبعدها عن العمل المؤسسي المعمول به في دول العالم المتقدمة.

ومن أخطر المعوقات التي تواجه البحث العلمي المصري هو غياب فلسفة واضحة للبحث؛ وانعدام الرؤية الكلية الشاملة. ولعل ذلك يرتبط بنظرة المجتمع نفسه للبحث العلمي، ويشمل هذا المجتمع المسئولين والأفراد بما فيهم الباحثين أنفسهم، فالبحث العلمي في مصر ينظر إليه في كثير من الأحيان نظرة سلبية، فالبعض ينظر إليه على إنه ترف تملكه فقط الدول المتقدمة وإننا لا يمكن أن نحقق المطلوب نظرًا لضعف الإمكانيات أو غياب المناخ الداعم للبحث، في حين ينظر البعض الآخر على إنه مجرد وسيلة للترقية، ولا يشترط أن يكون مرتبطًا بحل مشكلة اجتماعية، ولا يهتم بنتائجه وتطبيقاته، والبعض الآخر أهمل البحث العلمي نتيجة الثقافة السائدة وقيمها الاستهلاكية الشائعة، والتي تعتمد على استهلاك المعرفة لا إنتاجها. وبالتالي فلا داعي للتفكير في البحث والانشغال بقضاياه طالما توجد حلول جاهزة في الخارج يمكن استيرادها وتطبيقها بدون أدنى مجهود.

وقد ساعد على شيوع هذه النظرة السلبية الظروف الاقتصادية لمصر والتي ساهمت تقليل مخصصات البحث العلمي، وانعكس على أوضاع الباحثين المعيشية، وقدرتهم على الإنفاق على بحوثهم، ومستوى تلك البحوث ونتائجها.

ومن ثم فهناك حاجة للنظر في رؤية المجتمع للبحث العلمي، وفلسفته. وإذا أردنا إصلاح الخلل الراهن، فلا بد من غرس قيم حب العلم والبحث والتفكير العلمي في طلابنا من بداية التحاقهم بمراحل السلم التعليمي، وتقدير قيمة العلم والعلماء، كما يجب أن تسهم وسائل الإعلام في الإعلاء من شأن العلم والعلماء، واستضافة العلماء، وعرض جهودهم وتسليط الضوء على إنجازاتهم، وكذلك التركيز على البرامج العلمية والثقافية لتنمية الوعي العلمي بين أفراد المجتمع. ويرتبط بذلك ضرورة رفع مخصصات البحث العلمي، وتحسين أوضاع الباحثين، وتوفير قنوات الاتصال بين الباحثين ومراكز البحوث والجامعات، وبين قطاعات الإنتاج ومؤسسات المجتمع المختلفة لتوجيه البحث لحل قضايا المجتمع وإشكالياته.

الموارد المادية وقدرات الباحثين الشبان

د. هاني نادي يوسف

مدرس مساعد - قسم بيولوچي - كلية التربية - جامعة عين شمس

يعتبر البحث العلمي أساس تطور المجتمعات ورقيها، وهو الأداة لإيجاد حلول علمية لمختلف مشكلات الحياة، فتقدم الدول يقاس بمدى اهتمامها بالبحث العلمي، ويقع على عاتق الباحثين – لاسيما الشباب منهم - مهمة النهوض بالبحث العلمي باعتبارهم القاطرة الأساسية لتنمية المجتمع. ومع ذلك، يواجه شباب الباحثين العديد من المشكلات التي تعوقهم عن المضي قدمًا في إجراء بحوثهم العلمية، ولعل أهم هذه المشكلات وأكثرها وضوحًا في مجتمعنا المصري هي مشكلة ندرة الموارد المادية المخصصة للبحث العلمي. ففي الوقت الذي تخصص فيه الدول المتقدمة جزءًا مناسبًا من ميزانيتها للإنفاق على البحث العلمي والارتقاء به، نجد أن ميزانية البحث العلمي في مجتمعاتنا العربية تتسم بالتواضع الشديد، هذا فضلاً على أن مشاركة رجال الأعمال في تمويل البحوث العلمية هى ثقافة غائبة عن المجتمعات العربية بصفة عامة وعن المجتمع المصرى بصفة خاصة.

وبشكل عام، يتسم مناخ البحث العلمي في مصر بأنه مناخ غير صحي وطارد للعلماء، فرغم وجود كوادر بحثية مصرية متميزة إلا أن هذه الكوادر أصبحت نبتة تجني ثمارها دول أخرى تهيئ لها كافة الظروف المادية والعلمية التى تكفل تطورها، ولعل العالمان المصريان أحمد زويل ومصطفى السيد أوضح مثال على ذلك حيث وجدا، خارج مصر، المناخ المناسب والامكانيات المادية والعلمية التى ساعدتهما على المزيد من الإبداع.

مما لا شك فيه أن انخفاض الموارد المادية المخصصة للبحث العلمي يترتب عليه ضعف المنظومة البحثية في مجملها. إن تنمية قدرات شباب الباحثين حتى يكونوا قادرين على إنتاج بحث علمي مثمر نافع للمجتمع يتطلب توافر الدعم المالي الذي يمكنهم من المشاركة في دورات تدريبية وورش العمل ومؤتمرات علمية في مجال التخصص، والتواصل مع العالم الخارجي للاطلاع على أحدث التقنيات ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وإتاحة المراجع العلمية والمؤلفات والبحوث الأكاديمية الضرورية للعمل البحثي. وفي الوقت ذاته فالإمكانات المادية ضرورية لتوفير الأجهزة والأدوات المخبرية المستخدمة في العمل البحثي وكذلك صيانتها وتشغيلها.

وعلى الرغم من المعوقات السابق ذكرها، إلا أن هناك بصيص أمل ظهر في الآونة الأخيرة ليعطي الأمل لشباب الباحثين ببدء تذليل المعوقات التى تحول دون الارتقاء بمنظومة البحث العلمي في مصر، فنجد أن الدستور المصري نص على زيادة تدريجية في ميزانية البحث العلمي، كما أصبح هناك العديد من الجهات المانحة المحلية والدولية التى توفر تمويلاً للمشروعات البحثية الجادة والقابلة للتطبيق.

الإنفاق على البحث العلمي في مصر

د. رانيا محمود الكيلاني
مدرس بكلية الآداب - قسم الاجتماع - جامعة طنطا

من المعروف أن البحث العلمي فى البلدان المتقدمة شهد تقدمًا هائلًا ومتسارعًا، ولعل أحد أهم أسباب هذا التقدم هو «الدعم» السخي من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المستفيدة من العلم والمعرفة، لأنه يُترجَم أو يتحول في العموم إلى «منتج» استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالبحث العلمي في هذه الحالة وبهذا المعنى هو «استثمار» وليس ترفًا أكاديميًا عشوائيًا. ويعد تطوير البحث العلمي أحد أكبر التحديات التي تواجه بناء الدولة العصرية، فلا تنمية أو نهضة اقتصادية واجتماعية دون الاقتناع بأهمية وحيوية الاعتماد على البحث العلمي ومشاركة القطاعات الحكومية والخاصة في دعمه وزيادة حجم الإنفاق عليه وحل جميع المعوقات التي تواجهه.

إن الدول التي تسعى للتقدم تضع البحث العلمي والإنفاق عليه في أولوية أجندتها السياسية والاقتصادية، ولا تبخل بتخصيص نسبة كبيرة من ناتجها القومي للإنفاق على الأبحاث العلمية في جميع التخصصات. إن العالم ينفق حوالي ٢,١٪ من مجمل دخله الوطني على مجالات البحث العلمي، أي ما يساوي حوالي ٥٣٦ مليار دولار. وقد قدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي على البحث والتطوير بما يقارب ٤١٧ مليار دولار، وهو ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي بأسره على البحث العلمي. والولايات المتحدة وحدها تنفق سنويًا على البحث العلمي أكثر من ١٦٨ مليار دولار، أي حوالي ٣٢٪ من مجمل ما ينفق العالم كله. وتأتي اليابان بعد الولايات المتحدة: ١٣٠ مليار دولار، أي ما يوازي أكثر من ٢٤٪ من إنفاق دول العالم. ثم يتوالى بعد ذلك ترتيب دول العالم المتقدم: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا، ليكون مجموع ما تنفقه الدول السبع أكثر من ٤٢٠ مليار دولار.

أما باقي دول العالم (ومنهم طبعًا الدول العربية)، فلا يتجاوز إنفاقهم على البحث العلمي أكثر من ١١٦ بليون دولار. وهذا المبلغ ليس لأمة العرب فيه سوى ٥٣٥ مليون دولار ليس غير، أي ما يساوي ١١ في الألف من الدخل القومي لتلك البقية من العالم. وبالمجمل يبلغ إنفاق الدول العربية (مجتمعة) على البحث العلمي والتطوير تقريبًا نصف ما تنفقه إسرائيل على الرغم من أن الناتج القومي العربي يبلغ ١١ ضعفًا للناتج القومي في إسرائيل. إن الإنفاق على البحث العلمي فى اسرائيل يتساوى مع اليابان والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا. وإسرائيل هكذا تتقدم على دول مثل إسبانيا وتركيا، أن إسرائيل تنفق على البحث العلمي ٩مليار دولار وهو ما يوازي ٤,٧٪ من إنتاج إسرائيل القومي.

منظمة اليونسكو للعلوم والثقافة في العام ٢٠٠٨م

خلاصة القول إن العالم العربي يصرف ٠,٤٪ في الألف مما يصرفه العالم على البحث العلمي، ولا يتجاوز تمويل البحوث في العالم العربي ٠,٢٪ في الألف من التمويل في الدول المتقدمة، وقد أظهرت بعض الدراسات أن ما ينشر سنويًا من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى ١٤٠ ألف بحث. وهو وضع يرثى له.

وللأسف فإن مصر تتراجع في حجم الانفاق على البحث العلمي، حيث إن نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي تبلغ ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلى في ظل غياب شبه تام للقطاع الخاص عن المشاركة في الإنفاق على عكس ما يجرى في الدول الأخرى، وفي مؤشر الجودة للبحث العلمي نجد مصر تحتل المرتبة ١١٢ من بين ١٤٢ دولة على مستوى العالم. البحث العلمي في مصر يواجه ٤ أزمات هي الإدارة والتمويل والعلماء والتسويق، فلابد من إدارة جديدة ونظرة جديدة للتمويل وتشجيع وتحفيز القطاع الخاص لتمويل البحث العلمي مثلما يحدث في الخارج.

سياسات البحث العلمي في مصر

د. غادة محمد أحمد

باحثة بكلية التربية - جامعة الإسكندرية

ترى مديرة إدارة التعليم العالي باليونسكو، كرستينا إيسكريجاس، أنه حان الوقت لإعادة النظر في مدى ملائمة المسئولية الاجتماعية للجامعات للتحديات والمشكلات التي تواجه المجتمعات مثل البطالة والفقر والاستبعاد واستنزاف الموارد البشرية والطبيعية، ودور البحث العلمي في تعزيز فهمنا للقضايا المجتمعية متعددة الأبعاد، وقدرتنا على الاستجابة لها ومواجهة التحديات العالمية مثل الأمن الغذائي وتغير المناخ والحوار بين بين الثقافات والصحة العامة. إلا أن البحث العلمي في مصر وخاصة في العلوم الاجتماعية لا يزال قاصرًا عن تحقيق هذا الغاية، فلا توجد أي ملامح لسياسة أو أهداف عامة للبحث الاجتماعي أو حتى معايير لتقييم جدوى النشاط أو البحث الاجتماعي في مجتمعنا. فما لدينا هو مجرد أبحاث ورسائل حبيسة المكتبات، مما يجعل البحث العلمي منفصلًا عن الواقع وليس له أي دور حقيقي في حل المشكلات المجتمعية. ولعل أهم العقبات التي تواجه البحث العلمي في مصر تتمثل في عدم توافر الإمكانيات المالية وهجرة العقول المبدعة.

ومع ذلك، فبالإمكان التغلب على المشكلات التي تواجه البحث العلمي في مصر من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير المنهجية والتنظيمية والمالية، والتي أجملها فيما يلي:

أولًا: ربط البحث العلمي بقضايا المجتمع بهدف تعزيز فهمنا للمشكلات والقضايا المجتمعية بأبعادها المختلفة مثل البطالة والفقر والاستبعاد واستنزاف الموارد. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون حلقة الوصل بين البحث العلمي وقضايا المجتمع، مثال «برنامج شباب الأكاديميين» بالهيئة القبطية الإنجيلية، حيث يمكن أن تسهم هذه الجهود في تحديد مشكلات بحثية ودراستها من خلال مبادرات مجتمعية.

ثانيًا: بلورة إطار معرفي واضح حول مواردنا البشرية والطبيعية وسبل توظيفها في تنمية مجتمعاتنا، وقدرتنا على الاستجابة للتحديات التي تواجه مجتمعاتنا.

ثالثًا: دعم بحوث المشروعات أو البحوث التشاركية القائمة على التفاعل والمشاركة بين الباحث والمبحوث، أي ذلك النوع من البحوث الذي عرفه اثنين من الأكاديميين المتخصصين في العلوم الإدارية وهما بيتر ريسون وهيلارى برادبرى بأنها عملية تشاركية وديموقراطية تتعلق بتطوير المعرفة العملية من خلال الربط بين العمل والتفكير، والنظرية والتطبيق، بالاشتراك مع آخرين، في السعي لإيجاد حلول عملية لقضايا ملحة تهم الناس وتدعم ازدهار كلٍّ من الفرد والمجتمع.

رابعًا: التركيز على الدراسات المستقبلية كنوع من الدراسات التي تحاول توظيف مبادئ البحث العلمي في دراسة المستقبل. وقد طور الباحثون عدة طرق للبحث التي تتلاءم مع الدراسات المستقبلية، كما استخدمت أيضًا طرق البحث المتقدمة في التخصصات الأكاديمية الأخرى.

خامسًا: تنمية مهارات البحث العلمي لدى الطلاب بما يتلاءم مع تحديات العولمة وثورة المعلومات ويسهم في إنتاج المعرفة وتوظيفها لدعم تقدم المجتمع وتنميته.

سادسًا: توجيه البحث العلمي نحو التنمية القائمة على المعرفة وذلك من خلال:

١. صياغة استراتيجيات التعليم وبناء المهارات الفعالة ودعم البحث العلمي، من أجل زيادة المهارات والمعارف كوسيلة للتنمية الفكرية والبشرية والاجتماعية، والاستثمار في بناء أنظمة رأس المال الفكري والاجتماعي البشري بما يدعم التنمية البشرية المستدامة.

٢. دعم الحراك الابتكاري القوي عبر جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

٣. دعم المشاركة الفاعلة للمواطنين في تنمية المدينة والحفاظ على هويتها وشخصيتها الفريدة.

٤. ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع.

٥. خلق بيئة أكثر عدالة وإنصاف تسع الأقليات.

٦. إنشاء دوائر المعرفة وخلق مجموعة من الشبكات الفعالة التي تربط بين الناس من مختلف المؤسسات، حيث توفر تلك الشبكات فرصًا للتعاون بين العاملين في مجال المعرفة في كل القطاعات التعليم العالي والقطاع الحكومي والقطاع الخاص.

تقييم برنامج شباب الأكاديميين

د. أحمد حسن محمد

معيد بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر

تأتي الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية في مقدمة مؤسسات المجتمع المدني التي أخذت على عاتقها مسئولية الإسهام في دعم قدرات شباب أعضاء هيئات التدريس بالجامعات لنشر القيم المتعلقة بالتعددية والتسامح وبناء السلام داخل مجتمعاتهم، وذلك من خلال برنامج الأكاديميين، أحد البرامج المحلية لمنتدى حوار الثقافات بالهيئة. ومن منطلق مشاركتي في هذا البرنامج، أتناول في هذه السطور الأوجه الإيجابية وتلك السلبية التي تعبر عن وجهة نظري الشخصية.

فمن ناحية أولى، تتسم أنشطة برنامج شباب الأكاديميين بالعديد من الإيجابيات أو نقاط القوة، فهي من وجهة نظري تمتاز بالواقعية وقابليتها للقياس، والربط بين الأهداف النظرية والتطبيقية. فمن خلال مشاركتي منذ قرابة ثلاثة أعوام في أنشطة البرنامج المختلفة، لاحظت العديد من الجوانب الإيجابية فيما يتعلق باختيار المحاضرين والمدربين سواء على مستوى التمكن من المحتوى العلمي للبرنامج، والقدرة على توصيل المعارف والمعلومات، والربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية، والتنوع في أساليب التدريب، وتحقيق درجة عالية من التفاعل من خلال استخدام الوسائل والتقنيات التدريبية المناسبة، فضلاً عن الاعتناء بالأمور التنظيمية.

ولكن من ناحية أخرى، فعلى الرغم من هذه الإيجابيات، إلا أنه يوجد، من وجهة نظري، بعض السلبيات أو نقاط الضعف بعضها يتعلق بطريقة إدارة النقاشات، وبعضها يتعلق بأمور تنظيمية. فمن ناحية إدارة النقاشات أحيانًا ما يكون هناك إفراط في مناقشة بعض جوانب الموضوع، مما يضيع الوقت ويؤدي ذلك إلى التعجل في مناقشة العناصر الأخرى والتي ربما تكون أكثر أهمية من التي أخذت وقتًا أكثر. وثمة ملاحظة أخرى تتعلق بالإفراط في الحديث عن التجارب الشخصية التي ليس لها صلة بالموضوع سواء من جانب المحاضرين والمدربين وأصحاب المداخلات. وعلى المستوى التنظيمي، ثمة ملاحظة تتعلق بانفراد الهيئة بتحديد مواعيد اللقاءات، بغض النظر عن مدى ملائمة ذلك لغالبية المشاركين، وهو الأمر الذي يمكن تداركه بأن يتم استطلاع آراء المشاركين فيما يتعلق بموعد اللقاءات، وتحديده وفقًا لرأي الأكثرية. ومن نقاط الضعف التنظيمية كذلك، عدم إبلاغ المشاركين بموضوع ومحتوى اللقاء (وخاصة في المؤتمرات)، وكذلك عدم التعريف مسبقًا بالمحاضر أو المدرب.

ولكن المؤكد أنني استفدت من خلال مشاركتي في البرنامج، وقد اكتسبت بعض المهارات مثل، فهم أعمق لطبيعة عملي الأكاديمي والمهارات التي يجب أن أتقنها والمعارف التي يجب أن ألم بها وثقل خبراتي من خلال تفاعلي مع المشاركين من مختلف التخصصات. وأختم حديثي باقتراح موضوعين من الممكن التركيز عليها في البرنامج وهما: التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات إعداد قادة الفكر الديني بمصر، والمواطنة من منظور ديني – تربوي.